علي اعمال الثاني وزيد في ازرك في هذه الحالة اعتبارا على اعمال الاول اهـ وفيه
ان هذا امثلا اعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه   وكذا نحو ما قام
الا انا لان اضمر في الفعل المهمل ب وبذا لا انعكس المعنى اذ المراد
من الاثبات على وجه الحصر الى النفي وان اضمر فيه مع الاتيان
بفاعل ما قام الا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان
اراد مع حذف الا هو ورد ان البصريين لا يجيز حذف الفاعل
هنا وهذا التركيب جائز عنده وان اراد مع عدم حذفه فهو
خلاف المسموع وصرح الرضي وغيره بان هذا المنع
خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه
نحو ما ضربت واكرمت الا زيدا وفرق بان المنصوب فضلة
لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا
يخفى انه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان اضمر في الفعل
المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان اضمر
مع الا وقد صرحوا بان المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة
وانه يقتضي الامتناع اذا كان المنصوب عمدة في الاصل
نحو ما علمت وظننت الا زيدا قائما ولو سوي بين المرفوع
والمنصوب في الامتناع او الجواز لكان احسن ثم رايت
الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز
التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا والحصر
بانما فقال الذي يفهمه المتامل ان تخريج ذلك انما هو على التنازع
وبيانه ان القياس يقتضي ان ما بعد الا يقال ما قام وقعد
الا زيد هو لان العاملين فرغا لما بعد الا فيعمل احدهما في الظاهر
والاخر في ضميره المنفصل لكن لما امكن انفصال هذا الضمير

بعامله

بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال انفصال
الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم تسبب عوده الى ما بعده
لفظا ورتبة يلزم ان يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لان رتبة
الضمير واصله ان يتاخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا
رتبة كونه موجبا محصورا بالا التي قبله بحسب رتبته واصله
فتاخره الاصلي دليل على ايجابه وحصره وعروض تقدمه
لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما لا اصل من الحصر وقولهم
اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو في الضمير
الذي جاء على اصله وهو المتاخر لفظا ورتبة ولم ار اتفق علي
احد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير
بعدها ايضا لافادة الحصر مع انما مثل الا في اقتباس التنازع
فيها ان يقال انما قام هو وقعد زيد والاستعمال على خلافه
وجوابه كما تقدم ان الحصر مدلول التاخير الاصلي ولا يفوت بعروض
انفصال الضمير بعامله اهـ باختصار   وما ورد اخ كقوله اما
صابه قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا فيؤول
بانه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل واجيب بانه
سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه تامل
ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات تستثنى منها المفعول له قال
بعضهم وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول
له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر
في المفعول له مقترنا باللام وفرق الروداني بتوسعهم في
الظروف دون غيرها الا ترى انه لو لم يقدر في وقيل صمته وسرته
اليوم على ان التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع

Copyright © King Saud University